

أثر الأداء اللوجستي في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية.

اعداد: ياسمين سعيد السعيدة

اشراف أد: احمد رضا غربال

استاذ التعليم العالي في الاحصاء المطبق في التصرف بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقص

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 10

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 10

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الأداء اللوجستي في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من (20) دولة من دول اسيا. استخدمت الدراسة التقارير والنشرات الصادرة عن البنك الدولي لجمع بيانات الدراسة. كما غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (2015-2023)، استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي (EViews) من خلال المقاطع الزمنية Panel Data للقيام بعملية التحليل الإحصائي. بينت نتائج دراسة وجود أثر دال إحصائي للأداء اللوجستي بأبعاده مجتمعة على الاستثمار الأجنبي المباشر كما بينت النتائج وجود أثر للأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية. وأوصت الدراسة ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لتحسين مستويات التنافسية من خلال تطوير بيئة الأعمال، وتحفيز الابتكار، وتحسين كفاءة السوق، لما لها من دور مباشر وإيجابي في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما تمثله من وسيط يعزز العلاقة بين الأداء اللوجستي والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الأداء اللوجستي، التنافسية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

The study aimed to identify the impact of logistics performance on foreign direct investment (FDI) in the presence of competitiveness. It adopted the descriptive-analytical approach. The study population consisted of 20 Asian countries. Data were collected from reports and publications issued by the World Bank. The study covered the period from 2015 to 2023 and used the statistical program EViews through panel data analysis to conduct the statistical tests. The findings revealed a statistically significant impact of logistics performance, in its combined dimensions, on foreign direct investment. The results also indicated an effect of logistics performance on FDI in the presence of competitiveness. The study recommended adopting effective strategies to enhance competitiveness levels by improving the business environment, stimulating innovation, and increasing market efficiency, as these factors play a direct and positive role in influencing FDI inflows and act as a mediator strengthening the relationship between logistics performance and investment.

Keywords: Logistics Performance, Competitiveness, Foreign Direct Investment.

أولاً: مقدمة

يعد تحسين الكفاءة في إدارة العمليات اللوجستية أحد الجوانب الرئيسية التي تسهم في تعزيز تنافسية الأسواق المحلية وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، ويشمل الأداء اللوجستي مجموعة من العمليات، مثل النقل، التخزين، إدارة سلاسل التوريد، وتسهيل الإجراءات الجمركية، والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول على توفير بيئة أعمال مرنة وفعالة، وفي الدول النامية غالباً ما تواجه هذه الأنشطة تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية، المتواضعة والتكنولوجيا المحدودة، مما يشكل عائقاً أمام تحسين الأداء الاقتصادي العام. وفقاً لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023 الصادر عن البنك الدولي، فإن تحسين الخدمات اللوجستية يساعد الدول النامية في تبيان الأمور التي تتطلب تحسين من أجل تعزيز التنافسية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يوفر رؤوس الأموال، الخبرات التكنولوجية، والفرص الوظيفية، ويعتمد جذب هذا النوع من الاستثمار بشكل كبير على بيئة الأعمال في الدول المضيفة، بما في ذلك الاستقرار الاقتصادية، وضمان الكفاءة في العمليات الداعمة، والخدمات اللوجستية، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية فرصة حقيقية لتسريع التنمية، ولكنه يواجه قيوداً كبيرة ناتجة عن التحديات المؤسسية والتنظيمية (سلمان، 2020).

من جانب آخر، تعتبر التنافسية عاملاً هاماً في تشكيل مكانه الدول على خريطة الاستثمار العالمي، وتشمل التنافسية مجموعة من العوامل التي تعزز قدرة الدولة على التفاعل الإيجابي مع الأسواق العالمية، مثل تحسين السياسات الاقتصادية، الابتكار، ورفع كفاءة العمالة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التنافسية إلى زيادة جاذبية الأسواق المحلية للاستثمارات، كما أظهرت الدراسات أن تطوير الخدمات اللوجستية لدعم قطاعات التصدير في الدول النامية سيكون له مردود جيد إلى حد كبير.

تتداخل العلاقة بين الأداء اللوجستي والاستثمار الأجنبي المباشر ضمن إطار يبرز أهمية التنافسية كعامل مؤثر قد يعزز أو يضعف هذا التفاعل، حيث يمثل الأداء اللوجستي أحد الركائز الأساسية لتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتيسير حركة التجارة، مما يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وفي الوقت نفسه، تعد التنافسية عاملاً حيوياً في تحديد جاذبية الدول النامية، حيث تساهم في تحسين بيئة الأعمال

وخلق مناخ استثماري ملائم. يتفاعل الأداء اللوجستي والتنافسية بشكل مباشر مع قدرة الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعل التكامل بين هذه العوامل ضرورة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

واجهت الكثير من الدول النامية تحديات في جذب الاستثمار الأجنبي، والذي يعد من أبرز مصادر تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية، من بين هذه التحديات، يبرز الأداء اللوجستي كعامل يؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين الأجانب، إذ يتضمن الأداء اللوجستي مجموعة من الأنشطة والخدمات المرتبطة بإدارة سلاسل الإمداد، وغالباً ما تعاني البنية التحتية اللوجستية من قصور في الدول النامية، مثل ضعف شبكات النقل، تعقيدات الإجراءات الجمركية، وعدم كفاية الأنظمة التقنية، مما يضعف القدرة التنافسية لهذه الدول مقارنة بالدول الأخرى.

وفي ذات السياق تعزز التنافسية دوراً جوهرياً في تعزيز العلاقة بين الأداء اللوجستي والاستثمار الأجنبي المباشر، فالتنافسية تمثل مجموعة من المزايا التي تجعل دولة ما أكثر جاذبية للاستثمار، مثل كفاءة الأسواق، واستقرار السياسات الاقتصادية، وتوفر العمالة الماهرة، والتكنولوجيا المتقدمة، ومع ذلك، يبقى التساؤل الأساسي حول ما إذ كانت التنافسية قادرة على تعزيز أثر الأداء اللوجستي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أم لا، فغياب بيئة تنافسية مناسبة قد يحد من الاستفادة الكاملة من التحسينات اللوجستية.

من هنا، تبرز مشكلة الدراسة في فهم العلاقة بين الأداء اللوجستي والاستثمار الأجنبي في عدد من دول آسيا، مع التركيز على الدور الوسيط الذي يمكن أن تلعبه التنافسية، وامتداد للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية كدراسة (عبدالكامل، 2023) التي بينت وجود أثر للأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلات مهمة تتعلق بمدى تأثير الأداء اللوجستي على قرارات المستثمرين الأجانب، وكيف يمكن لعوامل التنافسية أن تعزز أو تضعف هذا التأثير، كما سعت إلى تسليط الضوء على الفجوات والتحديات التي تواجه الدول الآسيوية في تحسين

بنيتها التحتية اللوجستية وتطوير بيئتها التنافسية، بما يسهم في صياغة استراتيجيات وسياسات أكثر فعالية لتعزيز جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: اسئلة الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة تم التوصل الى الاسئلة التالية:

السؤال الرئيسي: هل يوجد أثر للأداء اللوجستي بأبعاده (مؤشر الشحن، مؤشر المتابعة، مؤشر جودة المنظمات، معدل الضريبة، البنى التحتية، مؤشر الالتزام بالوقت) في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية في عدد من الدول الآسيوية؟.

رابعاً: اهداف الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الأداء اللوجستي بأبعاده (مؤشر الأداء اللوجستي، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر جودة المنظمات، معدل الضريبة، البنى التحتية، مؤشر كفاءة سوق العمل، والجاهزية التكنولوجية) على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية.

خامساً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من التحديات والفرص التي تواجه الدول الآسيوية في ظل العولمة الاقتصادية المتسارعة، حيث يتزايد الاعتماد على الأداء اللوجستي كعامل رئيسي في تحسين البيئة الاستثمارية. ومن هنا قسمت الباحثة أهمية الدراسة إلى:

- **الأهمية العلمية (النظرية):** تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع الأداء اللوجستي والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى التنافسية حيث تم تقديم إطاراً نظرياً وافياً وذلك بعد الرجوع إلى ما تم عرضه في الأدب النظري السابق الذي تناول متغيرات الدراسة بحيث تأمل الباحثة أن يساعد ذلك الباحثين في المستقبل في الوصول إلى هذا الأدب كون هذه الدراسة توفر انطلاقة للدراسات المستقبلية في هذا المجال، نظراً لعدم وجود الكثير من الدراسات العربية على حد علم الباحثة التي ربطت بين هذه المتغيرات الثلاث.

– الأهمية العملية (التطبيقية): تتجسد الأهمية العملية للدراسة من خلال سعيها للتعرف على أثر الأداء اللوجستي في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية، كما تأمل الباحثة أن يتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج علمية تستفيد منها الدول عينة الدراسة، كما وتأمل الباحثة استخلاص توصيات قد تساعد المسؤولين في جذب الاستثمار الأجنبي.

سادساً: فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر دال إحصائياً للأداء اللوجستي بأبعاده (مؤشر الشحن، مؤشر المتابعة، مؤشر جودة المنظمات، معدل الضريبة، البنى التحتية، مؤشر الالتزام بالوقت) في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية.

الأدبيات النظرية والمفاهيم العامة حول الأداء اللوجستي والتنافسية

المبحث الأول: الأداء اللوجستي

مفهوم الأداء اللوجستي

يظهر مفهوم اللوجستيات وأداؤها على رأس اهتمامات العديد من المنظمات والدول في العالم اليوم، حيث يؤدي الأداء اللوجستي دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنافسية في الأسواق العالمية، وضح (بن عيسى، 2006) أن الأداء اللوجستي يمثل القدرة على تحقيق الأداء الأمثل في سلسلة الإمداد من خلال تنسيق الحركات والعمليات الخاصة بالإدارة والتخزين والنقل والتوزيع وتتبع وإدارة المعلومات اللازمة بين نقاط الإنتاج والتوريد والتوزيع، والتي تؤثر بشكل مباشر على التكلفة والجودة والوقت. وعرف النحراوي (2009) الأداء اللوجستي بأنه تجميع الأنشطة التي لها علاقة بتداول وتخزين السلع والخدمات وإدارتها بهدف امداد العملاء بالسلع والخدمات، التي يرغبونها في التوقيت والمكان المحددين والجودة المطلوبة.

كما وضح كحيل وعبدالمجيد (2020) بأن الأداء اللوجستي توفر السلع والخدمات الى العملاء في الوقت والمكان المناسبين، وفي أقصى درجات الجاهزية مع تحقيق أعلى درجة من المساهمة في تحقيق

أهداف المنظمات في ارضاء العملاء وزيادة الربحية. كذلك بيّن أبو رميله (2022) أن الأداء اللوجستي هو الحصول على السلعة أو الخدمة، في المكان المناسب والوقت المناسب، بحالتها المطلوبة وبأقل التكاليف.

وترى الباحثة أن الأداء اللوجستي مؤشر حاسم للنجاح في الأعمال التجارية والتجارة الدولية، فهو السلسلة المسؤولة عن نقل المنتجات من وجهة أولية الى جهة نهائية وهي تشمل خدمات مختلفة مثل التخزين والنقل ومناولة البضائع والتخليص الجمركي على الحدود والتأمين والتوزيع والدفع.

أهمية الأداء اللوجستي

تعد لوجستيات التجارة بمثابة مظلة التجارة الدولية التي تنطوي تحتها الكثير من العمليات التي تؤثر على تنافسية والصادرات، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي، ومن العمليات التي تتضمنها اللوجستيات كفاءة عمليات التخليص الجمركي وتوفير التمويل اللازم للتجارة الدولية وكفاءة أنظمة النقل في مجال الدولية، بالإضافة يؤدي توافر الخدمات اللوجستية الى تحسين تنافسية صادرات الدولة، كما أن توافر نظام اللوجستي فيؤدي ذلك الى ارتفاع تكاليف التجارة والزمن اللازم للتخليص الجمركي، وبالتالي التأثير السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي المحقق. تلعب اللوجستيات دور مهم في توفير العديد من فرص العمل في الأنشطة اللوجستية المختلفة (Kivelek et al, 2015).

تحتل المرتبة الأولى في السلسلة اللوجستية أهمية كبرى في الاقتصاد من خلال تأثيرها على أدائه ونموه وتطوره، كما لها تأثير مباشر وغير مباشر في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة والفقر، وباعتبار نشاط الأداء اللوجستي أحد العناصر الناتج الإجمالي المحلي سيكون له تأثير اكيد وفعال على مؤشرات الاقتصاد الوطني الكلي مثل معدلات التضخم، ومعدلات الفائدة، وتكلفة الطاقة والتسهيلات المتاحة، وايضاً المستوى العام لإنتاجية هذا النظام ككل حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل تكلفة الأداء اللوجستي ومعدل التضخم فكلما زاد معدل تكلفة الأداء اللوجستي كلما زاد معدل التضخم والعكس صحيح (عصفور، 2010).

يمكن إبراز الأهمية البالغة للأنشطة في الأداء اللوجستي في التبادل التجاري الدولي من خلال النقاط التالية (الاسكوا، 2022):

1. يشير البنك الدولي ان الخدمات للأداء اللوجستي تعد الشريان الرئيسي للتجارة العالمية.
 2. للخدمات اللوجستية أهمية كبيرة في تعزيز تنافسية القطاع التجاري داخل الدول وفيما بين دول العالم، كما أن لها أهمية كبيرة في توفير فرص العمل والتشغيل ورفع كفاءة التوصيل والنقل للبضائع وتقليل التكاليف والفاقد منها مما يعني الحفاظ على جودة المنتج وتوصيله للمستهلك النهائي في الوقت المتوقع وبالكمية والجودة اللازمين (العتوم، 2019).
 3. يعزز وجود خدمات لوجستية كفء في تعزيز القدرة التنافسية للدولة ويساهم في تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي (عبدالحميد، 2020).
- المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء اللوجستي

تعتبر مؤشرات القياس عبارة عن مجموعة من المتغيرات المحددة التي تستخدم لتقييم الأداء ومراقبته وتحديد مدى تحقيق الأهداف المحددة. وتتميز مؤشرات القياس بأنها تعد وسيلة فعالة لتقييم الأداء، حيث يمكن استخدامها لتحديد الأداء الحالي والمستويات المستهدفة للأداء في المستقبل (Abara, 2021). وتعد مؤشرات القياس أداة مهمة لتحليل الأداء اللوجستي، حيث تساعد في تحليل العمليات اللوجستية وتحديد الفرص التي يمكن من خلالها تحسين الأداء اللوجستي (المحيجري، 2020):

1. مؤشرات الكفاءة: تعبر عن قدرة المنظمة في إنجاز المهام الموكلة إليها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد والطاقات والوقت، ويشمل ذلك مؤشرات كفاءة استخدام الموارد، وكفاءة إدارة النقل، وكفاءة إدارة المخزون.
2. مؤشر الفعالية: تعبر عن قدرة المنظمة في تحقيق الأهداف المرجوة بشكل كامل، ويشمل مؤشرات جودة المنتجات، وجودة الخدمات، وجودة الإدارة.
3. مؤشرات الإنتاجية: تعبر عن قدرة المنظمة في إنتاج المنتجات أو الخدمات بشكل فعال وبأقل تكلفة ممكنة، ويشمل ذلك مؤشرات إنتاجية العمالة، وإنتاجية المواد الخام، وإنتاجية الآلات والمعدات.

4. مؤشرات التكاليف: تعبر عن التكاليف المرتبطة بإنتاج المنتجات أو الخدمات، ويشمل ذلك مؤشرات تكلفة المواد الخام، وتكلفة العمالة، وتكلفة الإنتاج.
5. مؤشرات الخدمة: تعبر عن مدى رضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها المنظمة، ويشمل ذلك مؤشرات مستوى الخدمة، وسرعة تلبية الطلبات ومستوى الرضا العام.
6. مؤشرات الزمن: تعبر عن الزمن المستغرق في إنجاز المهام الموكلة الى المنظمة، ويشمل ذلك مؤشرات الوقت.

المبحث الثاني: التنافسية

أولاً: التنافسية العالمية

ثير مفهوم التنافسية جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية، وذلك بسبب غموض حدوده وتعدد أبعاده، حيث بات يستخدم أحياناً كمظلة فضفاضة تشمل طيفاً واسعاً من السياسات الاقتصادية، لا سيما التجارية والصناعية. ويظهر هذا الاتساع من خلال تنوع المؤشرات المرتبطة به، والتي أصبحت تغطي معظم جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بدءاً من الإنتاجية وجودة التعليم، وصولاً إلى فعالية المنظمات والإبداع التكنولوجي (World Economic Forum, 2024).

وفي ظل هذا التوسع المفاهيمي، تسعى معظم دول العالم إلى تحسين تنافسيتها عبر تطوير قطاعاتها الإنتاجية، وتعزيز قدراتها الذاتية للولوج إلى الأسواق الدولية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، باعتبار ذلك أحد المداخل الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، والتقليل من معدلات الفقر والبطالة. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف دون تبني استراتيجيات اقتصادية مرنة ومتكاملة، تركز على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار، وتطوير رأس المال البشري (IMD, 2023).

يتميز مفهوم التنافسية بالحدثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة (1981-1987) التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي

العالمي الجديد، وبروز ظاهرة العولمة، وكذلك التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق (بوراي وعيساني، 2015).

وضح (Liu, 2017) التنافسية العالمية بأنها الاستخدام المثل للإمكانيات المتوفرة دخل الدولة من أجل تحسين مؤشرات الداخلية كالدخل والإنتاجية، مما ينعكس في تحسين قدرتها التنافسية مقارنة مع باقي الدول وذلك من خلال توسيع حصصها في الأسواق العالمية.

أوضح (Chzhan et al. 2019) أن التنافسية تُعد عنصراً ضرورياً لتحقيق استقرار مستدام في الأداء، حيث ترتبط بقدرة المنظمة على تطوير استراتيجياتها اعتماداً على الموارد الخارجية التي تُسهم في تعزيز موقعها في الصناعة. ويُشير هذا المفهوم إلى أهمية تفعيل العلاقات والموارد الخارجية، بما فيها الشركاء وسلاسل التوريد والبيئة السوقية، كجزء من بناء ميزة تنافسية فعالة.

في السياق نفسه، عرّف الدوسري وكاين (2022) التنافسية بأنها المهارة أو المورد الفريد الذي يتيح للمؤسسة تقديم قيمة ومنافع للعملاء تتجاوز ما يقدمه المنافسون، ويُكسبها تميزاً واضحاً من منظور العملاء أنفسهم، الذين يدركون هذا التميز ويستفيدون منه. وتؤكد هذه الرؤية أن التنافسية الحقيقية لا تقتصر على القدرات الداخلية، بل تشمل أيضاً كيفية إدراك السوق لقيمة ما تُقدمه المنظمة.

التنافسية هي مفهوم متنوع له العديد من الخصائص المختلفة، لذلك تؤثر الريادة على التنافسية بطرق كثيرة حسب الدراسات منها ان ريادة الأعمال تساهم في خلق فرص العمل، النمو وتطوير الاقتصاد من خلال الابتكار حيث جادل العالمين Thurik and Grilo سنة 2005 أن الريادة هي قلب الابتكار، التنافسية النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وذلك ما يجعل المنظمات الصغيرة والمتوسطة ذات دور لا غنى عنه في عملية تحسين التنافسية وإنشاء نظم الابتكار (Khanh, 2021).

وترى الباحثة أن التنافسية على المستوى الدولي هي الدرجة التي يمكن وقفها وفي شروط سوق حرة وعادلة من انتاج السلع والخدمات التي تواجه اذواق الاسواق الدولية.

مؤشرات التنافسية العالمية

تُعد التنافسية من أبرز العناصر الجوهرية في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدول و المنظمات على تحقيق النمو المستدام في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي والتطورات التقنية المتسارعة. ويرى الصادق (2015) أن من أهم العوامل التي تجعل التنافسية ذات أهمية خاصة في النظام الاقتصادي الحديث هو تنامي فرص الانخراط في الأسواق العالمية نتيجة تحرير التجارة الدولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وما رافقها من تزايد تدفق المعلومات وسهولة متابعة المتغيرات العالمية بفعل الثورة الرقمية.

ويُعزى تصاعد أهمية التنافسية كذلك إلى وفرة البيانات السوقية وسهولة الحصول عليها، مما أتاح للمؤسسات تحليل أوضاعها التنافسية بدقة أعلى من خلال تقنيات القياس المرجعي وبحوث السوق المتقدمة. كما أن انتشار الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة قد ساهم في ترابط وحدات المنظمات داخلياً وخارجياً بشكل أكثر كفاءة، مما عزز سرعة الاستجابة للمتغيرات السوقية.

ومن العوامل الإضافية التي ساهمت في تعزيز مفهوم التنافسية، التطور السريع في نتائج البحوث العلمية وزيادة الإنفاق على الابتكار، إلى جانب تكوين تحالفات استراتيجية بين المنظمات الكبرى لتسريع عجلة التطوير والإبداع. وبفعل تلك المتغيرات، تحولت العديد من الأسواق إلى "أسواق مشترين" يهيمن عليها المستهلكون الذين يمتلكون خيارات متعددة، مما يفرض على المنظمات السعي المستمر لتعزيز قدراتها التنافسية لضمان بقائها وتحقيق ميزة نسبية مستدامة (يونس، 2022).

وقد حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) عشرة عناصر اعتبرها قواعد ذهبية لدعم التنافسية الوطنية، وتشمل: تعزيز البيئة القانونية، وتطوير البنية الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية، وتحفيز التصدير، ورفع كفاءة الإدارة العامة، وتحسين جودة الحياة، وتشجيع الادخار والاستثمار المحلي، وغيرها من المحددات التي تخلق بيئة مواتية للنمو التنافسي (IMD, 2023).

ترى الباحثة أن بناء قدرة تنافسية فعالة لا يمكن أن يتحقق من خلال السياسات الاقتصادية فقط، بل يتطلب أيضاً تكاملاً بين البنية التحتية الصلبة (مثل المواصلات والطاقة والتقنية) والبنية التحتية الناعمة (مثل التعليم، والإدارة الفعالة، والحوافز الاستثمارية). كما أن المنظمات في البلدان النامية يجب أن تدرك أهمية

التنافسية باعتبارها أداة للاستفادة من مزايا العولمة وتقليل آثارها السلبية، لا سيما في ظل اشتداد المنافسة الدولية وسرعة التحولات الاقتصادية.

جدول رقم (1) ملخص مؤشرات التنافسية العالمية حسب الهيئات الدولية

الهيئة	المؤشر	السنة	المرتبة الأولى	عدد الدول	الطريقة
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	فنلندا	93	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط التنافسية للمؤسسة في دولة. (تنظيم المنظمة، بيئة الأعمال)
AT Kearney	المؤشر السري	2003	الصين	64	نتيجة لصبر آراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما.
تقرير الاستثمار العالمي UN	FDI Potential Index	2003	USA	140	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية.
AT Kearney	دليل العولمة	2004	ايرلندا	62	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كل نوع (تجارة، رؤوس أموال، الأفكار، التكنولوجيا)
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	GCL	2003	النرويج	175	مؤشر مركب يتكون من بضعة مقاييس تخص الصحة، التعليم والدخل حسب الفرد.
المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD	مؤشر التنافسية الإجمالية	2004	USA	52	مؤشر مركب يتكون من 200 مؤشر كمي للتنافسية (النتائج الاقتصادية الكلية، الهياكل القاعدية، التكنولوجيا)

المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرّف خروف وثوامرية (2017) الاستثمار الأجنبي بأنه توظيف أموال أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة داخل دولة معينة، بحيث ينطوي هذا الاستثمار على علاقة طويلة الأجل، ويمنح المستثمر الأجنبي حق الإدارة والرقابة على موجوداته سواء من بلده الأصلي أو بلد الإقامة.

أما بركات (2018)، فقد أشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في امتلاك كيان قائم في اقتصاد معين حصة ثابتة في مؤسسة تنشط في اقتصاد آخر، مما يعكس علاقة دائمة يتحكم من خلالها المستثمر الأجنبي في إدارة المنظمة المستهدفة. وفي السياق ذاته، يعرّف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيف رؤوس أموال أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة داخل دول معينة، على نحو يُبرز علاقة طويلة الأجل يُمنح فيها المستثمر الأجنبي الحق في إدارة أصوله والرقابة العليا عليها، سواء كان فردًا أو مؤسسة أو شركة (قفلول، 2017).

وبين Ahmed et al., (2022) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد أشكال الاستثمار الدولي، ويعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد معين على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويُشار إلى الكيان الأول بـ"المستثمر المباشر"، وإلى المنظمة بـ"مؤسسة الاستثمار المباشر". وتشير "المصلحة الدائمة" إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الطرفين، تتيح للمستثمر قدرًا كبيرًا من النفوذ في إدارة المنظمة.

وترى الباحثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد المحركات الأساسية لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو المستدام، خصوصًا في الاقتصادات النامية. كما أنه يساهم في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية للدولة المضيفة، شريطة أن يُدار ضمن أطر قانونية وتنظيمية مرنة ومتوازنة تحفظ حقوق الدولة والمستثمر في آن واحد.

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل دول العالم الثالث المحفزة على الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق أهدافها المنشودة بالاستفادة من المنظمات الأجنبية وما تحمله من تكنولوجيا وخبرات فنية وإدارية، حيث أن أغلب الدول العالم الثالث تمتلك الأموال اللازمة لإقامة المشاريع، إلا أنها لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة مما يحول دون تنفيذ تلك المشاريع (Ahmed et al, 2022)، ويمكن حصر أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بمايلي:

أولاً، يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر باستقراره النسبي مقارنةً بتقلبات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، كونه استثمار طويل الأمد لا يتأثر سريعاً بالاضطرابات المالية أو السياسية المؤقتة. (Chien et al., 2023) وهذا ما يجعله خياراً استراتيجياً للدول التي تسعى إلى استقرار مالي مستدام.

ثانياً، يساهم هذا النوع من الاستثمار في سد الفجوة بين الادخار الوطني ومستوى الاستثمار الكلي، وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تُعزز من قدرة الدولة على تمويل مشاريعها التنموية وتحفيز النشاط الاقتصادي (السباني، 2023).

ثالثاً، ينعكس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين ميزان المدفوعات، خاصة من خلال تقليص العجز في الميزان التجاري بفضل زيادة الإنتاج المحلي والتصدير، كما يدعم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية عبر تحسين مراكزها التمويلية الخارجية. (Ahmed et al., 2022)

رابعاً، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دمج الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد العالمي، من خلال إدخال تقنيات متقدمة ورفع الكفاءة الإنتاجية للشركات المحلية، إلى جانب توسيع فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية بفضل شبكات المنظمات متعددة الجنسيات. (Ahmed et al., 2022)

خامساً، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً محورياً في تمويل العملية الإنتاجية وتفعيل التكامل بين المنظمات المحلية ونظيراتها الأجنبية، مما يساهم في نقل المعرفة التقنية وتنشيط المنافسة (Chien et al., 2023).

سادساً، يُعد هذا الاستثمار وسيلة فعالة لتغطية العجز في الادخار المحلي، حيث يُعوّض ضعف التمويل الداخلي الناتج عن انخفاض الاستثمارات المحلية، ويخلق بذلك بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

سابعاً، يعزز الاستثمار الأجنبي عنصر التنافس في السوق المحلي، ما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، ويحفز المنتجين المحليين على تطوير كفاءاتهم وتعزيز قدرتهم التنافسية في مواجهة المنظمات الأجنبية.

ثامناً، يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بقدرته على توليد فرص عمل جديدة، الأمر الذي يسهم في الحد من معدلات البطالة واستغلال الطاقات البشرية، لاسيما في الدول ذات الفائض في العمالة.

تاسعاً، يعتبر هذا الاستثمار أداة أساسية لنقل التكنولوجيا من خلال إقامة مشاريع صناعية متقدمة تقنياً، وهو ما يُكسب القوى العاملة المحلية مهارات جديدة ويُطور البنية التحتية للإنتاج.

عاشراً، يُتيح الاستثمار الأجنبي للدول النامية استغلال مواردها المالية والبشرية المتاحة بشكل أفضل، بما يعزز من إنتاجيتها ويوفّر احتياجاتها المحلية دون الاعتماد المفرط على الخارج.

وأخيراً، تستفيد المنظمات الأجنبية من انخفاض تكلفة الأجور في الدول المستقبلة، ما يجعل هذه الاقتصادات بيئة جاذبة للمشاريع كثيفة العمالة ويزيد من تنافسية المنتجات المُنتجة فيها على المستوى العالمي.

ترى الباحثة أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف عند المؤشرات الاقتصادية الكلية فحسب، بل يمتد إلى تعزيز رأس المال البشري والتقني في الدول النامية، وهو ما يحتم على هذه الدول تبني سياسات واضحة ومشجعة لجذب هذا النوع من الاستثمار، من خلال تطوير البيئة التشريعية، وتقديم الحوافز، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

دراسة محمود (2023) جاءت هذه الدراسة على شكل ورقة بحثية بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على الصادرات في مصر، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، الفترة الزمنية (1960-2021)، استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد ومعاملات الارتباط كأساليب إحصائية، بينت النتائج ان الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر معنوي موجب على الصادرات، واوصت الدراسة بتيسير إجراءات الاستثمار، والعمل على خفض تكاليف تقديم الخدمات في المدى القصير ومتوسط الأجل تحديث قوانين الاستثمار بشكل دوري بما يتلائم مع المستجدات العالمية، واوصت بوضع خطة إستراتيجية لزيادة الصادرات مع ضرورة تطوير المنتج الوطني لخلق ميزة تنافسية للصادرات المصرية ووضع خطة استراتيجية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة عميش (2023) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الأداء اللوجستي والنمو الاقتصادي لعينة من 21 دولة عربية خلال الفترة من 2007 إلى 2018. استخدمت البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك الدولي، وتم تحليلها باستخدام برنامج Eviews10 لتقدير نموذج بانل. وبعد مقارنة بين نماذج بانل الثلاثة، تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لبيانات الدراسة. أظهرت النتائج أن مؤشرات الأداء اللوجستي كان لها تأثير إيجابي ملحوظ على معدل النمو الاقتصادي، إلا أن مؤشري البنية التحتية، وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية أظهرتا علاقة عكسية بالنمو، مما يشير إلى الحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء أولوية خاصة لتحسين أداء الجمارك، باعتبارها تمثل أضعف مكونات مؤشر الأداء اللوجستي في الدول العربية، وتأثيرها السلبي على الأداء اللوجستي العام.

دراسة بن الزين (2024) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأداء اللوجستي في المناطق النامية بالجزائر، مصر وتركيا لسنتي 2021-2022 استناد إلى بعض المؤشرات والإحصائيات الصادرة عن مؤشر المعرفة العالمي GKI. حيث تم الاعتماد على ثماني 08 مؤشرات وهي : الأداء اللوجستي - القدرة الانتاجية

لنقل - المرونة التجارية - سهولة بدء النشاط التجاري - التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي) - التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة) - تركيز المنتج - تركيز السوق. توصلت نتائج الدراسة أن اللوجستيات التجارية شهدت قيما متراجعة في هذه الدول التي تمتلك من الامكانيات الجغرافية واللوجستية (مضائق بحرية - تركيا - قنوات بحرية - مصر، وقواعد صناعية - الجزائر)، مقارنة بما تحققه دول أخرى ولا تمتلك نفس الإمكانيات والخصائص الجغرافية (الإمارات، كندا، اليابان) وبصفة خاصة أعطت نتائج تركيز السوق والمنتج تقدم تركيا في هذا المجال نتيجة تركيزها على منتجات معينة وأسواق معينة مما أثبت نجاح هذه الاستراتيجية في هذا المجال على الأقل.

دراسة الخطاب وآخرون (2024) هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر مؤشرات التنافسية العالمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى بيانات ثانوية موثوقة منشورة من قبل البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، كما استخدمت الدراسة النماذج القياسية الكمية القائمة على بيانات Panel Data المتوازنة (Balanced Panel Data)، وقد أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير سلبي لمؤشر القدرة التنافسية العالمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول عينة الدراسة، وأوصت الدراسة لصناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة تعزيز مؤشرات القدرة التنافسية، لاسيما في الجوانب التي تتعلق بكفاءة المنظمات، وتطوير بيئة الابتكار، والبنية التحتية.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة Tanna & De Vita, (2018) جاءت هذه الدراسة على شكل ورقة بحثية بعنوان: دور الدين الخارجي في العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الدين الخارجي كعامل يحول دون تحقيق مكاسب للنمو الاقتصادي من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استخدام البيانات السنوية ومتوسط 5 سنوات في 39 دولة نامية خلال الفترة 1984-2010، حيث قامت الدراسة بتطوير نموذج يضيف الطابع الرسمي على آلية للسماح بتأثير الدين الخارجي في نقل العوامل الخارجية الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراء انحدار لاختبار وجود تأثير طارئ للدين

يحد من التأثير الإيجابي لإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الناجم عن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على قيود الدين الخارجي على وجه الخصوص، كما أن المديونية العالية تمنع الاقتصادات من جني فوائد النمو من الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تسعى إلى خفض مستويات ديونها. وتوضح الأدلة أيضاً أن زيادة التنمية المالية يمكن أن تخفف من التأثير السلبي للديون الخارجية المرتفعة على رابطة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة إلى تحقيق توازن أفضل بين الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال سياسات مدروسة تضمن استغلال الديون والاستثمارات الأجنبية بشكل فعال لتحقيق منافع اقتصادية أكبر.

دراسة (Tran et al, (2020 جاءت هذه الدراسة كورقة بحثية بعنوان: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في مقاطعة (Tay Ninh) جنوب شرق فيتنام، من (بنية تحتية، موارد بشرية مؤهلة، انفتاح تجاري)، وتحقيقها للنمو الاقتصادي في هذه المقاطعة من فيتنام، أما عينة الدراسة بلغت (80) فرداً. واستخدمت الدراسة طريق انحدار (OSL) باستخدام برنامج (E-Views) لتحليل البيانات. بينت نتائج الدراسة أن الموارد البشرية والبنية التحتية والائتمان الخاص لها تأثير إيجابي وهام على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المقاطعة المبحوثة، بينما ثبت أن مؤشر أسعار المستهلك يؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة على السلطات المختصة في مقاطعة (تا نينيه) أن تركز في استقرار الأسعار وكذلك تنفيذ سياسات لتنمية الموارد البشرية المحلية، وجذب موظفين ذوي كفاءة عالية من الدول الأجنبية.

دراسة (Mansur (2023 جاءت هذه الدراسة على شكل ورقة بحثية بعنوان: محددات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين إلى إندونيسيا. وتهدف هذه الدراسة وتحلل العوامل التي تؤثر على مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي من الصين إلى إندونيسيا. البيانات المستخدمة هي بيانات السلاسل الزمنية من عام 2000 إلى عام 2016. الطريقة التحليلية المستخدمة هي الانحدار الخطي المتعدد. تُظهر نتائج الدراسة أن أجور العمال ومعدلات التضخم تؤثر بشكل كبير على مستوى الاستثمار الأجنبي من الصين إلى إندونيسيا. المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أسعار الصرف، والصادرات لا تؤثر على مستوى الاستثمار الأجنبي من الصين إلى إندونيسيا. نتائج اختبار الأثر المتزامن تؤثر بشكل كبير على جميع المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة. تشير الآثار إلى أن الحكومة يجب أن تزيد من الاستثمارات

الأجنبية في إندونيسيا من أجل زيادة النمو الاقتصادي من خلال تحسين مناخ الاستثمار في البلاد من خلال توفير عدة مرافق لمساعدة المستثمرين الأجانب بحيث يشعرون بالأمان عند استثمار رأسمالهم في إندونيسيا وبالتنسيق مع السياسة النقدية لتقليل أسعار الفائدة لزيادة اهتمام المستثمرين في الاستثمار. أوصت الدراسة على أن تحسين البنية التحتية تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقديم حوافز مالية إلى جانب مكافحة الفساد وتطوير القوى العاملة يمكن أن يساهم في زيادة جاذبية إندونيسيا كوجهة للاستثمار الاجنبي المباشر من الصين.

أولاً: تقديم المعطيات والدراسة الوصفية

مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الدول الآسيوية العربية والاجنبية ويبين الجدول التالي مجتمع الدراسة:

جدول رقم (2) مجتمع الدراسة

الرقم	الدولة	الرقم	الدولة	الرقم	الدولة
1	الأردن	7	ماليزيا	13	تاوان
2	الإمارات	8	الصين	14	تركيا
3	السعودية	9	كوريا الجنوبية	15	الفلبين
4	قطر	10	اليابان	16	اندونيسيا
5	هونغ كونغ	11	تايلاند	17	الهند
6	سنغافورة	12	كازاخستان	18	منغوليا

المنهجية المتبعة في الدراسة

تعد هذه الدراسة وصفية تحليلية كونها تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، ففي الجانب الوصفي سيتم عرض وصفاً شاملاً للأداء اللوجستي والتنافسية من واقع الادبيات السابقة، وكذلك وصفاً

للإستثمار الأجنبي المباشر، أما في الجانب التحليلي فسيتم تحليل البيانات التي ستجمع من عينة الدراسة؛ وتم التعليق على نتائج التحليل؛ ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

مصادر جمع المعلومات

تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من المصادر الآتية:

- 1- المصادر الأولية: تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة بواسطة نشرات ودوريات البنك الدولي.
- 2- المصادر الثانوية: تم الحصول على المعلومات اللازمة للإطار النظري من خلال الكتب والمراجع العلمية بالإضافة إلى الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات عالمية وذلك من خلال مكتبات الجامعات الأردنية ومكتبات الجامعات الأردنية والمكتبات العامة وقواعد البيانات المتاحة للباحثة عبر شبكة الانترنت.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views) سيتم إجراء الاختبارات الإحصائية الآتية:

1. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكن من وصف متغيرات الدراسة وأبعادها.
2. استقرار السلاسل الزمنية.
3. اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من توزيع البيانات طبيعياً.
4. اختبار الارتباط الخطي المتعدد، ولارتباط الذاتي: للتأكد ملائمة النموذج.
5. تحليل المسار (Path analysis)، التأثير المباشر، التأثير غير المباشر

ملاءمة نموذج الدراسة

لاختبار ملاءمة نموذج الدراسة تم إجراء عدة اختبارات إحصائية للتمكن من خلال نتائجها اعتماد نموذج الدراسة والتأكد من سلامة نتائج التحليل الدراسة وقد تمثلت هذه الاختبارات في اختبار جذر الوحدة، الارتباط الخطي المتعدد، الارتباط الذاتي بالإضافة الى مصفوفة ارتباط بيرسون وقد ظهرت النتائج على النحو الآتي:

1. استقرارية السلاسل الزمنية Stationarity of Time Series

تم اجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من وجود ثبات في الأوساط الحسابية والتباينات لبيانات السلاسل الزمنية.

جدول رقم (3) نتيجة اختبار جذر الوحدة

البعد	t	Sig	مرحلة السكون
مؤشر الشحن	3.240	0.006	المستوى
مؤشر المتابعة	4.332	0.000	المستوى
مؤشر الجودة	4.156	0.000	المستوى
معدل الضريبة	3.965	0.000	الاختلاف الأول
البنى التحتية	3.887	0.004	المستوى
مؤشر الالتزام بالوقت	4.223	0.000	الاختلاف الأول
الاستثمار الأجنبي المباشر	3.658	0.000	الاختلاف الأول
التنافسية	4.221	0.000	السكون

يتبين من الجدول أعلاه ان كافة السلاسل الزمنية قد كانت مستقرة عبر سنوات الدراسة حيث لوحظ ان جميعها كانت ساكنة عند المستوى عدا معدل الضريبة، مؤشر الالتزام بالوقت والاستثمار الأجنبي المباشر قد كانت ساكنة عند الاختلاف الأول. وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود استقرار في السلاسل الزمنية وقبول الفرضية التي تنص على وجود استقرار في السلاسل الزمنية.

2. الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

جدول رقم (4) نتيجة اختبار الارتباط الخطي المتعدد

البعد	VIF	Tolerance

0.460	2.176	مؤشر الشحن
0.201	4.963	مؤشر المتابعة
0.101	9.871	مؤشر الجودة
0.125	7.988	معدل الضريبة
0.957	1.045	البنى التحتية
0.405	2.472	مؤشر الالتزام بالوقت

يتبين من واقع الجدول أعلاه ان قيم (VIF) قد كانت اقل من العدد الصحيح (10) وان كافة نسب التباين المسموح به (Tolerance) قد كانت اكبر من (0.10)، مما يعني ان خلو المتغير المستقل الأداء اللوجستي من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين ابعاده، وبالتالي انتفاء الحاجة لاعادة النظر في أي من هذه الابعاد.

الإحصاء الوصفي

أولاً: الأداء اللوجستي

1. مؤشر الشحن

جدول رقم (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر الشحن تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة	السنة
.42580	3.3476	4.05	2.37	2016 – 2015
.42117	3.1941	3.85	2.44	2018 – 2017
.35572	3.4222	4.00	2.60	2023 – 2019

يتبين بالجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر الشحن أن أعلى الأوساط الحسابية كانت من عام 2019-2023 حيث بلغت (3.4222) وبانحراف معياري (3.5572)، أما في السنوات 2015-2016 بلغت الأوساط الحسابية (3.3476) وبانحراف معياري (4.2580)، وأخيراً بلغت الأوساط الحسابية لسنتي 2017-2018 (3.1941) وبانحراف معياري (4.2117).

2. مؤشر المتابعة

جدول رقم (6) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر المتابعة تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة	السنة
.46307	3.3332	4.05	2.44	2016 - 2015
.54502	3.2463	4.08	2.10	2018-2017
.42676	3.6722	4.40	2.80	2023-2019

يتضح من الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر المتابعة أن أعلى الأوساط الحسابية كانت من عام 2019-2023 (3.6722) وبانحراف معياري (4.2676)، أما في السنوات 2015-2016 بلغ الوسط الحسابي (3.3332) وبانحراف معياري (4.6307)، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي لسنتي 2017-2018 (3.2463) وبانحراف معياري (5.4502).

3. مؤشر الجودة

جدول رقم (7) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر الجودة تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة	السنة
.51163	3.2726	4.09	2.31	2016 - 2015
.52802	3.1864	4.10	2.21	2018-2017
.46216	3.5778	4.40	2.70	2023-2019

يتضح من الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر الجودة أن أعلى الأوساط الحسابية كانت من عام 2019-2023 (3.5778) وبانحراف معياري (4.6216)، أما في السنوات 2015-2016 بلغ الوسط الحسابي (3.2726) وبانحراف معياري (5.1163)، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي لسنتي 2017-2018 (3.1864) وبانحراف معياري (5.2802).

4. مؤشر الضريبة

جدول رقم (8) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر الضريبة تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة	السنة
.52484	3.0943	4.18	2.33	2016 - 2015
.51952	2.9765	3.99	2.12	2018-2017
.44590	3.3000	4.20	2.60	2023-2019

تبين من الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر الضريبة أن أعلى الأوساط الحسابية بلغت في عامي 2019-2023 (3.3000) وبانحراف معياري (4.4590)، أما في السنوات 2015-2016 بلغ الوسط الحسابي (3.0943) وبانحراف معياري (5.2484)، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي لعامي 2017-2018 (2.9765) وبانحراف معياري (5.1952).

5. مؤشر البنى التحتية

جدول رقم (9) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر البنى التحتية تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اعلى مشاهدة	ادنى مشاهدة	السنة
.58183	3.2781	4.20	2.05	2016 – 2015
.59306	3.1840	4.25	2.10	2018–2017
.51236	3.6389	4.60	2.50	2023–2019

يوضح الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر البنى التحتية أن أعلى الأوساط الحسابية بلغت في عامي 2023–2019 (3.6389) وبانحراف معياري (.51236)، أما في السنوات 2015–2016 بلغ الوسط الحسابي (3.2781) وبانحراف معياري (.58183)، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي لعامي 2017–2018 (3.1840) وبانحراف معياري (.59306).

6. مؤشر الالتزام بالوقت

جدول رقم (10) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر الالتزام بالوقت تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اعلى مشاهدة	ادنى مشاهدة	السنة
.40008	3.6850	4.40	2.81	2016 – 2015
.43570	3.6033	4.38	2.66	2018–2017
.43416	3.6556	4.30	2.80	2023–2019

يبين الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر الالتزام بالوقت أن أعلى الأوساط الحسابية بلغت في عامي 2015-2016 (3.6850) وبانحراف معياري (4.0008)، أما في السنوات 2019-2023 بلغ الوسط الحسابي (3.6556) وبانحراف معياري (4.3416)، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي لعامي 2017-2018 (3.6033) وبانحراف معياري (4.3570).

ثانياً: التنافسية

جدول رقم (11) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتنافسية تبعاً للسنوات

السنة	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2015	47.60	96.04	72.5159	14.37763
2016	45.79	100.00	74.8471	14.50014
2017	48.14	100.00	78.3344	13.02141
2018	52.62	99.16	78.5367	13.36513
2019	45.19	100.00	77.2067	15.15151
2020	43.41	100.00	74.2761	16.16679
2021	40.05	94.70	71.0233	16.09960
2022	36.20	98.11	71.2006	17.32407
2023	35.56	97.44	73.5728	16.86876

يوضح الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر التنافسية في المركز الأول أن أعلى الأوساط الحسابية بلغت في عام 2018 (78.5367) وبانحراف معياري (13.36513)، أما في المركز الثاني بلغت الأوساط الحسابية لعام 2017 (78.3344) وبانحراف معياري (13.02141)، في حين بلغت الأوساط الحسابية في المركز الثالث لعام 2019 (77.2067) وبانحراف معياري (15.15151)، أما في المركز الرابع بلغت الأوساط الحسابية في عام 2016 (74.8471) وبانحراف معياري (14.50014)، حيث بلغ الوسط الحسابي في المركز الخامس لعام 2020 (74.2761) وبانحراف معياري (16.16679)، أما المركز السادس بلغ الوسط الحسابي لعام 2023 (73.5728) وبانحراف معياري (16.86876)، وفي المركز

السابع بلغ الوسط الحسابي لعام 2015 (72.5159) وبانحراف معياري (14.37763)، وأخيراً في المركز الثامن بلغ الوسط الحسابي لعام 2022 (71.2006) وبانحراف معياري (17.32407)، وفي المركز التاسع بلغ الوسط الحسابي لعام 2021 (71.0233) وبانحراف معياري (16.09960).

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم (12) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً للسنوات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهده	أدنى مشاهده	السنة
49316.22568	27773.6111	174352.00	94.00	2015
39522.69702	27189.6667	133711.00	773.00	2016
40692.15859	26776.8889	136315.00	985.00	2017
38888.80394	26729.3889	138305.00	954.00	2018
39426.42456	26166.0556	141224.00	729.00	2019
47066.60060	30493.8235	149342.00	760.00	2020
53560.05007	37581.5556	180957.00	621.00	2021
53153.42539	38491.1667	189132.00	76.00	2022
52949.75589	33881.7222	163253.00	474.00	2023

يبين الجدول أعلاه المتعلق بالسنوات الخاصة للبيانات العائدة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر أن أعلى الأوساط الحسابية في المركز الأول بلغت في عام 2022 (38491.1667) وبانحراف معياري (53153.42539)، أما في المركز الثاني بلغ الوسط الحسابي لعام 2021 (37581.5556) وبانحراف معياري (53560.05007)، وفي المركز الثالث بلغ الوسط الحسابي لعام 2023 (33881.7222) وبانحراف معياري (52949.75589)، أما في المركز الرابع حيث بلغ الوسط الحسابي لعام 2020 (30493.8235) وبانحراف معياري (47066.60060)، في حين بلغ الوسط الحسابي في المركز الخامس لعام 2015 (27773.6111) وبانحراف معياري (49316.22568)، أما في المركز السادس بلغ الوسط الحسابي لعام 2016 (27189.6667) وبانحراف معياري (39522.69702)، في حين بلغ الوسط الحسابي في المركز السابع

لعام 2017 (26776.8889) وبانحراف معياري (40692.15859)، وأخيراً في المركز الثامن بلغ الوسط الحسابي لعام 2018 (26729.3889) وبانحراف معياري (38888.80394)، وبلغ الوسط الحسابي في المركز التاسع لعام 2019 (26166.0556) وبانحراف معياري (39426.42456).

تتكون بيانات الدراسة من سلاسل زمنية للفترة الممتدة (2023-2015) بالإضافة الى بيانات مقطعية تخص 20 دولة اسيوية، مما يعني انها عبارة عن (Panel Data) وقد تم معالجة البيانات باستخدام برنامج الاحصاء (Eviews 13) من خلال التأثيرات الثلاثة (التجميعي والثابت والعشوائي) وللتعرف على الاختبار الانسب تم استخدام اختبار (Hausman Test) لاتخاذ القرار بقبول او رفض فرضيات الدراسة.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اللوغريتم الطبيعي لبيانات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول عينة الدراسة، وذلك للتخلص من الفروقات الكبيرة بين بيانات متغيرات الدراسة من جهة ولمعالجة البيانات المتطرفة من جهة اخرى.

نتيجة اختبار النموذج

العلاقة بين الاداء اللوجستي والاستثمار الاجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية كمتغير وسيط

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 Comp + \beta_2 LPI + \dots + \epsilon \dots \dots \dots (4)$$

جدول رقم (13) نتائج اختبار النموذج الرابع

التاثير العشوائي	التاثير الثابت	التاثير التجميعي		
0.647202	0.153117	0.647202	Coefficient	C
0.1873	0.8268	0.1851	Sig	
0.040449	0.048825	0.040449	Coefficient	comp
0.0000	0.000	0.000	Sig	
0.077544	0.031670	0.077544	Coefficient	LPI
0.4929	0.8378	0.4907	Sig	
0.692	0.726	0.692		R ²

أثر الأداء اللوجستي في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية

0.000	0.000	0.0000		F
0.3111	2	2.3350		Hausman Test

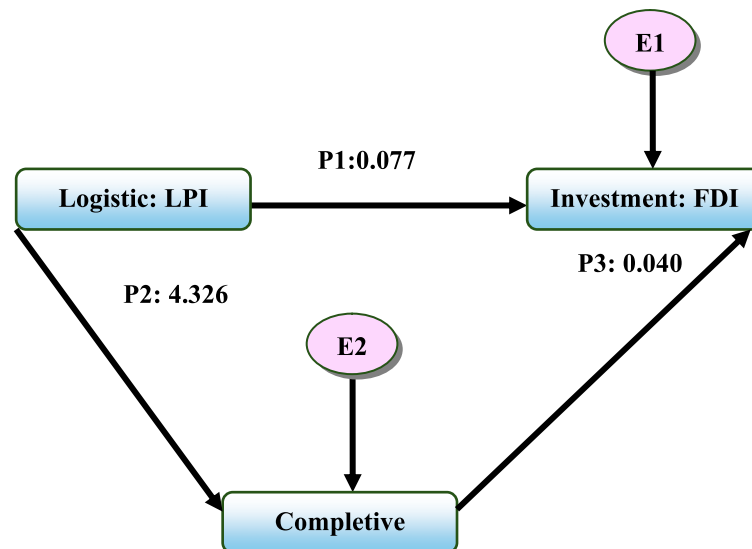
يتبين من الجدول أعلاه ان النموذج المناسب لاختبار الفرضية الرابعة هو نموذج التأثير العشوائي وحيث ان ادخال المتغير الوسيط التنافسية في النموذج الرابع بهدف التعرف على الاثر الكلي المباشر وغير المباشر للأداء اللوجستي على الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية كمتغير وسيط فان ذلك يتطلب اجراء (Path Analysis) والذي بموجبه يتمثل المسار الاول (P1) باثر الاداء اللوجستي بابعاده مجتمعة على الاستثمار الاجنبي المباشر، والمسار الثاني (P2) باثر الاداء اللوجستي بابعاده على التنافسية، والمسار الثالث (P3) باثر التنافسية على الاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم يتم استخراج الاثر الكلي باستخدام معاملات المسارات (P1,P2,P3) وقد تم تجميع النتائج في الجدول التالي.

جدول رقم (14) نتائج اختبار تحليل المسار

المسار	Estimate	S. E	t	P. Value
الأداء اللوجستي الاستثمار الاجنبي المباشر	0.077	0.112	0.689	0.4929
الأداء اللوجستي..... التنافسية	4.326	0.310	13.95	0.000
التنافسية الاستثمار الاجنبي	0.040	0.003	13.33	0.000
الأثر الكلي للأداء اللوجستي..... الاستثمار الاجنبي	0.250	0.033	7.576	0.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود اثر ذو دلالة إحصائية للتنافسية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) كما يتبين وجود اثر دال احصائيا للأداء اللوجستي على التنافسية، كما يتبين ان الأثر الكلي الذي يتضمن (الاثر المباشر والاثر غير المباشر) للأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية كمتغير وسيط قد كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

(0.05) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأداء اللوجستي بأبعاده مجتمعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأداء اللوجستي بأبعاده مجتمعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية. ومن خلال هذه النتيجة يتضح ان هناك وساطة كلية للتنافسية بين الاداء اللوجستي والاستثمار الاجنبي المباشر حيث يلاحظ ان وجود التنافسية قد ادى الى تخفيض اثر الاداء اللوجستي على الاستثمار الاجنبي المباشر بالاضافة الى المساهمة في زيادة قدرة معامل التحديد في تفسير تباين الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (27.3%) حيث كانت 41.9% في ظل عدم وجود التنافسية لتصبح 69.2% بعد ادخال التنافسية كمتغير وسيط.



الشكل رقم (1) نتيجة تحليل المسار للأثر المباشر وغير المباشر للأداء اللوجستي والاستثمار الأجنبي المباشر في وجود التنافسية

وللتعرف على الفروقات الاحصائية لمتغيرات الدراسة بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى تم اختيار اربعة دول عربية هي (الاردن والسعودية والامارات العربية المتحدة وقطر)، وسبعة دول اسويوية هي (ماليزيا والفلبين وكازاخستان واندونيسيا واليابان وتايلاند وتركيا)، تم اختيارها عشوائيا من بين الدول عينة الدراسة

بعد استبعاد الصين والهند نظرا للفروق الكبيره في عدد السكان بينها وبين الدول العربية بالاضافة الى المتغيرات الاقتصادية الاخرى.

جدول رقم (15) نتائج تحليل التباين الأحادي بين الدول عينة الدراسة

المتغير	التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الاوساط	F	Sig
مؤشر التنافسية	بين المجموعات	1527.863	1	1527.863	11.700	.001
	داخل المجموعات	12405.822	95	130.588		
	المجموع	13933.685	96			
الاستثمار الاجنبي	بين المجموعات	.311	1	.311	.741	.391
	داخل المجموعات	40.642	97	.419		
	المجموع	40.953	98			
معدل الضريبة	بين المجموعات	.790	1	.790	2.950	.089
	داخل المجموعات	25.996	97	.268		
	المجموع	26.786	98			
البنى التحتية	بين المجموعات	.106	1	.106	.422	.517
	داخل المجموعات	24.463	97	.252		
	المجموع	24.570	98			
مؤشر الشحن	بين المجموعات	.042	1	.042	.228	.634
	داخل المجموعات	17.764	97	.183		
	المجموع	17.805	98			
جودة المنظمات	بين المجموعات	.199	1	.199	.851	.358
	داخل المجموعات	22.663	97	.234		

			98	22.862	المجموع	
			1	1.353	بين المجموعات	المتابعة
	5.917	1.353	97	22.179	داخل المجموعات	
			98	23.532	المجموع	
			1	3.477	بين المجموعات	الالتزام بالوقت
	16.491	3.477	97	20.449	داخل المجموعات	
			98	23.926	المجموع	

ويتبين من الجدول اعلاه الخاص بنتائج تحليل التباين الاحادي بين الدول العربية والاسيوية ما يلي:

1. مؤشر التنافسية: يتبين ان قيمة f قد بلغت (11.700) وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (0.001) مما يعني ان هناك فروق داله احصائيا لمؤشر التنافسية بين مجموعة الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

2. الاستثمار الاجنبي المباشر : يتبين ان قيمة f قد بلغت (0.741) وبمستوى دلالة احصائية (0.391) مما يعني عدم وجود فروق دالة احصائية في الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

3. مؤشر الاداء اللوجستي

أ. معدل الضريبة: يتبين ان قيمة f قد بلغت (2.950) وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغت (0.089) مما يشير الى وجود فروق دالة احصائية في معدل الضريبة بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

ب. مؤشر البنى التحتية: يتبين ان قيمة f قد بلغت (0.422) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.517) مما يشير الى عدم وجود فروق دالة احصائية في مؤشر البنى التحتية بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

ج. مؤشر الشحن: يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة f قد بلغت (0.228) وان مستوى الدلالة الاحصائية (0.634) مما يعني عدم وجود فروق دالة احصائية لمؤشر الشحن بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

د. مؤشر الجودة: يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة f قد بلغت (0.851) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.358) مما يشير الى عدم وجود فروق داله احصائيا لمؤشر الجودة بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

هـ. مؤشر المتابعة: يتبين ان قيمة f قد بلغت (5.917) وان مستوى الدلالة الاحصائية (0.017) مما يعني وجود فروق دالة احصائيا في مؤشر المتابعة بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى. و. مؤشر الالتزام بالوقت: يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة f قد بلغت (16.491) وبمستوى دلالة احصائية (0.000) مما يعني وجود فروق دالة احصائيا في مؤشر الالتزام بالوقت بين الدول العربية والدول الاسيوية الاخرى.

وبالتالي يتضح من واقع نتائج تحليل التباين الاحادي ان الفروق الدالة احصائيا بين مجموعة الدول العربية المتمثلة في (الاردن والسعودية والامارات وقطر) ومجموعة الدول الاسيوية المتمثلة في (ماليزيا والفلبين وكازاخستان واندونيسيا واليابان وتايلاند وتركيا) قد كانت في مؤشر التنافسية والمتابعة والالتزام بالوقت اما فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر والبنية التحتية ومعدلات الضريبة والجودة ومؤشر الشحن فلم يتبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى (0.05)، وقد تعود حالة عدم وجود فروقات لهذه المؤشرات الى تركيز الدول على تحقيق المتطلبات اللازمة لهذه المؤشرات للوفاء بالتزاماتها.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج بعد القيام بعملية التحليل الاحصائي، حيث قسمت الباحثة هذه النتائج الى قسمين رئيسيين يتمثل الاول بنتائج الإحصاء الوصفي والقسم الثاني نتائج اختبار نماذج الدراسة الاربعة، وقامت الباحثة بناءً على النتائج بتقديم العديد من التوصيات التي ربما تفيد الدول محل الدراسة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر والاداء اللوجستي والتنافسية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الإحصاء الوصفي

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر الشحن أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للأعوام خلال الفترة 2019-2023 حيث بلغ الوسط الحسابي (2.60)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2015-2016 قد بلغ (2.37). تشير هذه النتيجة إلى تحسن نسبي في كفاءة الشحن على المدى الزمني للدراسة، ويرجح ارتباط هذا التحسن بالتطورات التقنية أو الإصلاحات التنظيمية التي شهدتها الدول خلال السنوات الأخيرة.

- اشارت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر المتابعة الى أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2019-2023 حيث بلغ (2.80)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2017-2018 قد بلغ (2.10). مما قد يدل على وجود تحديات مؤقتة أو ضعف في أنظمة التتبع خلال تلك الفترة، تلاها تحسن ملحوظ في السنوات اللاحقة.

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر جودة المؤسسات أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2019-2023 حيث بلغ (2.70)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2017-2018 وقد بلغ (2.21). وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في الحوكمة والإدارة المؤسسية قد يكون ناتجاً عن تطبيق سياسات إصلاح مؤسسي أو تحسن بيئة الأعمال.

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر الضريبة أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2019-2023 حيث بلغ (2.60) وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2017-2018 قد بلغ (2.12). وهو ما يمكن تفسيره بتغير السياسات الضريبية أو تحسن آليات التحصيل والامتثال.

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر البنى التحتية أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2019-2023 حيث بلغ (2.50)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2017-2018 قد بلغ (2.10). ما يدل على زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في الأعوام الأخيرة.

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر الالتزام بالوقت أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2015-2016 حيث بلغ (2.81)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للفترة من 2017-2018

2018 قد بلغ (2.66). مما قد يعزى إلى ارتفاع حجم النشاط التجاري أو ضعف البنية التنظيمية المؤقتة خلال تلك الفترة.

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للعام 2022 حيث بلغ (76.00)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للعام 2018 قد بلغ (954.00)، فإن هذه النتائج قد تعكس تقلبات اقتصادية أو سياسية أثرت على تدفقات الاستثمار في تلك الفترات.

- بينت نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات العائدة لمؤشر التنافسية أن أعلى الأوساط الحسابية يعود للعام 2018 حيث بلغ (52.62)، وأن أدنى الأوساط الحسابية يعود للعام 2021 قد بلغ (40.05). وهو ما قد يعزى إلى الأزمات الاقتصادية أو جائحة كوفيد-19 التي أثرت على قدرة الدول على الحفاظ على مستوياتها التنافسية.

ترى الباحثة أن هذه النتائج تشير إلى تحسن نسبي في مؤشرات الأداء اللوجستي في السنوات الأخيرة، خاصة في الفترة (2019-2023)، وهو ما يعكس جهوداً تطويرية، إلا أن تذبذب بعض المؤشرات يبرز الحاجة إلى سياسات أكثر استدامة وتكاملاً لضمان استمرارية التحسن.

ثانياً: نتائج اختبار النماذج

بناءً على اختبار الفرضيات توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

قياس مؤشر الأداء اللوجستي على الاستثمار الاجنبي المباشر: أظهرت نتائج أن الأداء اللوجستي بأبعاده المختلفة يرتبط إيجابياً بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت النتائج وجود أثر دال احصائياً للأداء اللوجستي بأبعاده (مؤشر الشحن، مؤشر المتابعة، مؤشر جودة المؤسسات، معدل الضريبة، البنى التحتية، مؤشر الالتزام بالوقت) على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قياس مؤشر الشحن: بينت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ارتباط طردية بين مؤشر الشحن والاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتبين عدم جود أثر دال إحصائياً لمؤشر الشحن على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قياس مؤشر المتابعة: بينت النتائج ان هناك علاقة ارتباط عكسية بين مؤشر المتابعة والاستثمار الأجنبي المباشر ووجود أثر دال إحصائياً لمؤشر المتابعة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قياس مؤشر جودة المؤسسات: أشارت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة ارتباط طردية بين مؤشر جودة المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أشارت النتائج لعدم وجود أثر دال لمؤشر جودة المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قياس مؤشر معدل الضريبة: توصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة ارتباط إيجابية بين معدل الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر كما توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر دال إحصائياً لمعدل الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قياس مؤشر البنى التحتية: وبينت النتائج ان هناك علاقة ارتباط طردية بين مؤشر البنى التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر كما بينت عدم وجود أثر دال إحصائياً للبنى التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قياس مؤشر الالتزام بالوقت: بالإضافة الى ذلك تبين ان هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مؤشر الالتزام بالوقت والاستثمار الأجنبي المباشر كما بينت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائياً لمؤشر الالتزام بالوقت على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وترى الباحثة إن وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات مثل الشحن، جودة المؤسسات، البنية التحتية، والالتزام بالوقت مع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يظهر أن هذه الأبعاد تعد من مقومات البنية الجاذبة للمستثمرين الأجانب، كما أن عدم تحقق الأثر الإحصائي المباشر يشير إلى أن تأثير هذه الأبعاد لا يظهر إلا عندما تعمل ضمن منظومة متكاملة مدعومة بإطار مؤسسي وتنافسي قوي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عميش، 2023) التي بينت ان مؤشر البنية التحتية ومؤشر الكفاءة ومؤشر الجودة ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي. وأختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Abdulla, 2023) التي بينت أن الاستقرار والكفاءة والبنية التحتية من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي والمباشر.

قياس مؤشر الاداء اللوجستي والتنافسية: ان هناك علاقة ارتباط طردية بين الأداء اللوجستي والتنافسية كذلك أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائياً للأداء اللوجستي على التنافسية في عدد من الدول الآسيوية.

قياس مؤشر التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر: ان هناك علاقة ارتباط إيجابية بين التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر كما بينت الدراسة وجود أثر دال إحصائياً للتنافسية على الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يعزز الفرضية القائلة بأن تحسين التنافسية يعد أداة مركزية في تفعيل أثر الأداء اللوجستي على الاستثمار. كما يشير ذلك إلى أن الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية تكون أكثر قدرة على تحويل كفاءتها اللوجستية إلى مزايا استثمارية حقيقية.

قياس شرط التفاعل: بينت نتائج الدراسة وجود اثر دال إحصائياً للتنافسية على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتبين ان الأثر الكلي للأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتضمن الأثر المباشر للتنافسية على الاستثمار الأجنبي قد كان ذو دلالة إحصائية، مما يشير الى وجود أثر دال إحصائياً للأداء اللوجستي بأبعاده مجتمعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود التنافسية.

تري الباحثة من خلال النتائج السابقة أن الأثر غير المباشر الكلي للأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر التنافسية، قد كان دال إحصائياً، مما يؤكد أهمية المدخل المتكامل في تحليل العلاقة بين المتغيرات وبناءً عليه، يمكن القول إن الأداء اللوجستي لا يمكن النظر إليه كعامل منفصل في جذب الاستثمار، بل ينبغي دمجه ضمن بيئة تنافسية اقتصادية داعمة.

قياس الفروقات بين مجموعة من الدول العربية والآسيوية الأجنبية: بينت نتائج الدراسة ان الفروق الدالة احصائياً بين مجموعة الدول العربية المتمثلة في (الأردن والسعودية والامارات وقطر) ومجموعة الدول الآسيوية المتمثلة في (ماليزيا والفلبين وكازاخستان واندونيسيا واليابان وتايلاند وتركيا) قد كانت في مؤشر التنافسية والمتابعة والالتزام بالوقت اما فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر والبنية التحتية ومعدلات الضريبة والجودة ومؤشر الشحن فلم يتبين وجود فروق دالة احصائياً وقد تعود حالة عدم وجود فروقات لهذه المؤشرات الى تركيز الدول على تحقيق المتطلبات اللازمة لهذه المؤشرات للوفاء بالتزاماتها.

وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة يتضح للباحثة أنها اتفقت مع بعضها واختلفت مع بعضها الآخر فترى الباحثة أن دراسة (Biares & Tullao, 2018) اتفقت نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية إذ تشير الى أن التعليم العالي والتدريب ليس لهما أثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اختلفت دراسة (الخطاب وآخرون، 2024) مع نتائج الدراسة الحالية حيث توصلت الى أن التنافسية ليس لها أثر دال احصائياً جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ترى الباحثة أن هذه النتائج تظهر أهمية تبني استراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين العوامل اللوجستية والتنافسية، بعيداً عن النهج المتجزأ أو المعتمد على تحسين مؤشر واحد دون النظر إلى السياق الاوسع. كما تفتح الباب أمام دراسات مستقبلية تبحث في المتغيرات الوسيطة الأخرى التي قد تفسر الفجوة بين الارتباط والأثر المباشر.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يأتي:

1. ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة لتحسين مستويات التنافسية من خلال تطوير بيئة الأعمال، وتحفيز الابتكار، وتحسين كفاءة السوق، لما لها من دور مباشر وإيجابي في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما تمثله من وسيط يعزز العلاقة بين الأداء اللوجستي والاستثمار.
2. إعادة النظر في السياسات اللوجستية الحالية والتركيز على إدماج مؤشرات الأداء اللوجستي (مثل الشحن، المتابعة، جودة المؤسسات، البنية التحتية، والالتزام بالوقت) ضمن خطة شاملة ومرتبطة.
3. تطوير البنية التحتية الذكية، بما يشمل الموانئ الحديثة، والطرق السريعة المتصلة، والأنظمة الجمركية الرقمية، يعد من العوامل الأساسية الداعمة لتحسين الأداء اللوجستي ورفع كفاءة التنافسية الوطنية.
4. تعزيز نظم التتبع الرقمي والتحكم الزمني في العمليات اللوجستية لضمان الالتزام بالمواعيد الزمنية المتفق عليها، لما لذلك من أثر كبير في تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتأخير في التسليم.
5. إجراء إصلاحات مؤسسية تعزز الشفافية، وتحارب الفساد، وتسهل الإجراءات الإدارية، مما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وجاذبيته.
6. توصي الباحثة بأهمية إجراء بحوث تحليلية متخصصة تركز على كل مؤشر من مؤشرات الأداء اللوجستي بشكل منفصل ضمن قطاعات صناعية وخدمية مختلفة، للوقوف على التحديات الخاصة بكل قطاع.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بركات، هاني (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد الأردني. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (1) 9، 724-739.

بن عيسى، سميرة (2006). إدارة سلسلة الإمداد. دار المعرفة.

بن الزين، حمزة (2024). واقع الإدارة اللوجستية وسلسلة الإمداد في الدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول النامية، تركيا-مصر-الجزائر خلال فترتي 2021-2022. مجلة إضافات اقتصادية، 8(2)، 245-263.

بوراي، ساعد، وعيساني، عامر (2015). تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب. مجلة العلوم الإنسانية، (40). بوعزيز، زاوي (2017). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجذات. مجلة الإقتصاد الصناعي، (1) 12، 23-39. خروف، منير، وثوامية، ريم (2017). المناطق الحرة كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول المنظمات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ماي، (28)، 29، قالمة، الجزائر

الخطاب، أوس، والنقيب، وخالد، وفتاح (2024). أثر مؤشرات التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً للفترة 2010-2018. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 22(82)، 17-34.

الدوسري، ابراهيم، وكاين، تشي وي (2022). دور استراتيجية التسويقية في تحقيق التنافسية في القطاع السياحي (منطقة الرياض). المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 37(3)، 456-500.

السباني، حسن (2023). تأثير الحوكمة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان الأهلية، عمان، الاردن.

الصادق، مصطفى (2015). أثر السياسة المالية في رفع تنافسية المنظمات الاقتصادية العمومية الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

عبدالحמיד، خالد (2020). لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(2)، 7-28.

العتوم، راضي (2019). مؤشر خفة الحركة اللوجستية للأردن للعام 2019.

عصفور، أمل (2010). الدور المتكامل للوجستيات تسويق الخدمات الالكترونية، مدخل لوجستي لزيادة القدرات التنافسية للمنظمات. مؤتمر التجارة الالكترونية تجارة بلا حدود، الأردن.

عميش، عائشة (2023). قياس وتحليل العلاقة بين الأداء اللوجستي والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2007-2008) باستخدام نماذج بانل. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19(33)، 67-86.

قلعول، سفيان (2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار. مجلة دراسات اقتصادية، 36(1)، 1-48.

محمود، نيفين (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(2)، 1679-1721.

المحجري، حسين (2020). دور مؤشرات الأداء الرئيسية في تحسين الاداء التنظيمي واللوجستي. مجلة العلوم العمال والادارة، 8.

النحراوي، أيمن (2009). لوجستيات التجارة الدولية. ط.1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

يونس، إسراء، والعاني، ثائر (2022). التنافسية الصناعية ومحدداتها وفق مؤشرات التنافسية العالمية: دول جنوب شرق آسيا أنموذجاً. مجلة بحوث الشرق الأوسط، 75(1)، 347-362.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Abara, Y. (2021). The Impact of Logistics Performance on Foreign Trade Volume. **Journal of Industrial policy and Technology Management**, 4(2), 137.

- Ahmad, F., Ali, I., kousar, S., & Ahmed, S. (2022). The Environmental Impact of Industrialization and foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Asia-Pacific Region. **Environmental Science and pollution Research**, 1-15.
- Chien, f., Hsu, C., Zhang, Y., & Sadiq, M. (2023). Sustainable Assessment and Analysis of energy consumption Impact on carbon Emission in G7 Energy Economics: Mediating Role of foreign Direct Investment. **Sustainable Energy Technologies and Assessments**, 57, 103-111.
- Chzhan, E., Tynchenko, V., Kukartsev, V., Fedorova, N., Yamshehikov, A., & Krivov, D. (2019). Essence and Classification of the Agribusiness Organization Competitive Strategies. In **IOP Conference Series: Earth and Environmental Science**, 315(2), 1315-1755.
- IMD. (2023). World Competitiveness Yearbook 2023. Lausanne: IMD Business School.
- Khanh, H. (2021). **The Relationship Index between Entrepreneurship and National Competitiveness**. The Annals of University of Oradea, Economic Sciences, Bucharest University, Romania.
- Liu, C. (2017). International competitiveness and the Fourth Industrial Revolution Entrepreneurial. **Business and Economic Review**, 5(4), 111-133.
- Mansur, A. (2023). Determinanls of Foreign Direct Investment from Chian to Indonesia. **Research of Economic and Business**, 1(2), 68-75.
- Tanna, S., & De vita, G. (2018). The Role of External in the foreign Direct Investment-Growth Relationship. **International Journal of Finance and Economic**, 23(4), 393-412.
- World Economic Forum. (2024). **The Global Competitiveness Report 2023–2024**. Retrieved from <https://www.weforum.org>